ملخص المناقشة الإلكترونية حول

الجنسين في السياسة
سد الفجوة بين

iKNOWPOLITICS

منشور من قبل

يوليو 2021

International IDEA Institute for Democracy and Electoral Assistance

1889 Inter-Parliamentary Union For democracy. For everyone.

UNDP

UN WOMEN United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

رسالة التقديم

خلفية

بعد أكثر من 40 عامًا من دخول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)حيز التنفيذ و26 عامًا بعد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين، تباطأ التقدم نحو المشاركة السياسية الكاملة والمتساوية للمرأة ولا يزال تحقيق التوازن بين الجنسين بعيد المنال. تشكل النساء 25٪ من مجموع أعضاء البرلمانات الوطنية و36٪ من الأعضاء المنتخبين على المستوى المحلي و21٪ من الوزراء فقط.[1] هناك 23 دولة فقط تترأسها امرأة رئيسة دولة أو رئيسة حكومة ولم يكن لدى 118 بلدا قط أي قيادة نسائية.[2]

وقد أحرزت بعض البلدان قد تقدمًا نحو التوازن بين الجنسين في السياسة والمناصفة، ولكن الغالبية العظمى مازالت بعيدة. في 114 دولة، تشكل النساء نسبة تتراوح بين 10٪ و29.9٪ من البرلمانيين، وفي 25 دولة، تمثل النساء أقل من 10٪ من البرلمانيين. تمثل النساء أقل من 30٪ من الوزراء في 130 دولة، 12 منها لا يوجد بها تمثيل نسائي على الإطلاق.[3] تستمر الفجوات في التمثيل السياسي بسبب التحديات والحواجز الهيكلية التي تعزز المعتقدات والمعايير والممارسات والسياسات التمييزية ضد المرأة.

في الاستنتاجات المتفق عليها هذا العام للجنة وضع المرأة، وافقت الدول على رفع مستوى التوازن بين الجنسين بنسبة 50/50 في جميع المناصب المنتخبة من خلال اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكسر الحواجز وتسريع التقدم، بما في ذلك: تحديد أهداف وآجال محددة لتحقيق التوازن بين الجنسين في جميع فروع الدولة وعلى جميع المستويات من خلال تدابير خاصة مؤقتة مثل الحصص والتعيينات؛ تشجيع الأحزاب السياسية على ترشيح أعداد متساوية من النساء والرجال؛ القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنعها والتصدي لها ؛ وتطوير وتمويل وتنفيذ سياسات وبرامج تعزز القيادة النسائية.

بمعدل التقدم الحالي، لن يتحقق التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات قبل عام 2063، وبين رؤساء الحكومات قبل عام 2150[4]. لا يمكن للعالم الانتظار حتى ذلك الحين لتحقيق تمثيل متساوٍ للمرأة. مع التوازن بين الجنسين بنسبة 50/50 في السياسة كهدف عالمي، وضع إجراءات سريعة أمر ضروري لسد الفجوة بين الجنسين في السياسة نهائيا

الهدف

بعد استنتاجات لجنة وضع المرأة، رفعت هذه المناقشة الإلكترونية الوعي بشأن التقدم البطيء نحو تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في السياسة وجمع الخبرات والتوصيات حول أفضل وأنجح السبل لتسريع التقدم وسد الفجوة بين الجنسين في السياسة. تم دعوة نساء ورجال في السياسة ونشطاء المجتمع المدني وممارسين وباحثين للانضمام إلى هذه المناقشة الإلكترونية من 11 مايو إلى 1 يونيو 2021 من خلال الإجابة

1. مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلا عن القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات: تقرير الأمين العام

2. بناء على حسابات من قبل الأمم المتحدة للمرأة، وذلك اعتبارا من 1 أبريل 2021.

3. نفس المرجع.

4. مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلا عن القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات: تقرير الأمين العامhttps://undocs.org/ar/E/CN.6/2021/3

على الأسئلة أدناه. وقد ساهمت التقديمات في صياغة الاستجابة الموحدة أدناه، مما زاد من قاعدة المعرفة المتاحة حول هذا الموضوع.

الأسئلة

1. ما هي أسباب النجاح في البلدان ذات التمثيل العالي للمرأة في السياسة؟
2. التدابير الخاصة المؤقتة غائبة في أكثر من نصف بلدان العالم، وفي العديد منها، تشغل النساء أقل من 10٪ من البرلمانيين. ماهي التدابير اللازمة لضمان التوازن بين الجنسين في السياسة في مثل هذه البلدان؟ ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية؟
3. المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في جميع مجالات الحياة العامة، بما في ذلك في الإدارة العامة والقضاء. ما هي الإجراءات التي تقترحونها لضمان تمثيل المرأة على قدم المساواة في جميع قطاعات الحياة العامة؟

المشاركات

تشكر شبكة المعرفة الدولية للنساء في السياسة وشركاؤها متابعيها على المشاركة في هذه المناقشة الإلكترونية وتبادل الخبرات والممارسات والتوصيات. انضم المشاركون التاليون إلى المناقشة الإلكترونية:

1. أغاتا والتزاك وتشارلز شوفيل، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانكوك، **تايلاند / آسيا والمحيط الهادئ** (بالإنجليزية)
2. أكوا سينا دانسوا، سفيرة غانا السابقة لدى ألمانيا، وزيرة سابقة للسياحة، وزيرة سابقة للشباب والرياضة، وزيرة سابقة لشؤون المرأة والطفل، برلمانية سابقة، **غانا** (بالإنجليزية)
3. أميلي لوكلير، ممثلة سيدات الأعمال والمهنيات في لوبي المرأة الأوروبية، **فرنسا** (بالفرنسية)
4. إليشا بانو، مؤسسة ومنسقة شبكة Act It Network، **فيجي** (بالإنجليزية)
5. ليليام أريتا، **السلفادور** (بالإسبانية)
6. اري ميسوكيو أميسي، المديرة التنفيذية لمنظمة SOFIBEF، **جمهورية الكونغو الديمقراطية** (بالفرنسية)
7. ماريز هيلبرت، محاضرة في جامعة لايدن، كلية لاهاي، **هولندا** (بالإنجليزية)
8. مرسيدس فيلاسكيز، **الأرجنتين** (بإسبانية)
9. ميكولا يابتشينكو، مشروع المجتمع المدني لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **أوكرانيا** (الإنجليزية)
10. بريرنا جها، ناشطة شابة وخريجة جامعية، **الهند** (بالإنجليزية)
11. سميرة المسعودي، رئيسة منظمة التنمية لدعم المرأة والشباب، **ليبيا** (بالعربية)
12. سانتوش كومار ميشرا، مساعد تقني، مركز موارد التعليم السكاني، قسم التعليم المستمر والإرشاد للكهول وتمديد العمل، جامعة النساء، مومباي، **الهند** (بالإنجليزية)
13. تايو أغونبيادي، مؤلفة وباحثة في الجمعية الوطنية النيجيرية، **نيجيريا** (بالإنجليزية)
14. تيري إنسي، مؤسسة / منظمة اجتماعات لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ترينيداد وتوباغو، **ترينيداد وتوباغو** (بالإنجليزية)

ملخص الردود

1. ما هي أسباب النجاح في البلدان ذات التمثيل العالي للمرأة في السياسة؟

تساهم المشاركة السياسية العالية والتمثيل المرتفع للمرأة في بناء مجتمعات أكثر سلمية لأنها تؤدي إلى ديمقراطيات أقوى وأكثر شفافية، بما في ذلك استجابة أكبر لاحتياجات المواطنين وتعاون متزايد بين الأحزاب السياسية، حسب سانتوش كومار ميشرا. كما يشير نتائج أبحاث تظهر أن مع انتخاب المزيد من النساء، هناك المزيد من السياسات التي تدعم جودة الحياة وتعكس أولويات العائلات والنساء والأقليات العرقية.

نقلاً عن Women Deliver ، يشارك سانتوش كومار ميشرا أنه على الرغم من أن التمثيل العالمي للمرأة في البرلمانات الوطنية لا يزال أقل من نسبة 30٪ المعترف بها غالبًا كالحد الأدنى للوصول إلى "الكتلة الحرجة"، فقد حققت بعض المناطق تقدمًا ملحوظًا في العقدين الماضيين مثل منطقة **أفريقيا جنوب الصحراء** بارتفاع من 11٪ إلى 23.6٪ و**الدول العربية** بارتفاع من 3.1٪ إلى 17.5٪.

وفقًا لأغاتا والتزاك وتشارلز شوفيل، فإن التحول المستدام إلى ثقافة تطبيع تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة العامة والسياسية هو رافعة قوية للنجاح في البلدان ذات المستويات العالية من تمثيل المرأة. مشيران إلى أن هذا النوع من التحول لا يحدث بين عشية وضحاها أو من تلقاء نفسه، حيث يجادلان بأن المناصرة السياسية المنفذة بشكل جيد والحملات العامة الموسعة لتعزيز التدابير الخاصة المؤقتة يمكن أن تؤدي إلى تغيير في السياسة وتكون جهدًا تمكينيًا في حد ذاته.

نقلاً عن تقرير الاتحاد البرلماني الدولي، تضيف تايو أغونبيادي أن تتميز الدول ذات التمثيل النسائي العالي في البرلمان بقوانين تسهل إشراك المرأة في مؤسسات صنع القرار العامة. الطريقة الأكثر شيوعًا التي أثبتت فعاليتها في زيادة وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها هي التدابير الخاصة المؤقتة، مثل الحصص أو الكوتا، كما تجادل ماريز هيلبرت ، وتايو أغونبيادي، وميكولا يابتشينكو، وأغاتا والتزاك وتشارلز شوفيل، وليليام أريتا، وسانتوش كومار ميشرا.

تشير تايو أغونبيادي إلى أن الدول التي حققت تقدمًا في المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها قد وضعت كوتا للنساء بشكل أو بآخر إما من خلال تشريعات أو مباشرة في الدساتير. ووفقًا لها، فقد أثبتت الكوتا أنها أداة ناجحة لضمان زيادة إشراك المرأة في الأحزاب السياسية وتقديمها كمرشحات والفوز بمقاعد وتمكينها بصوت فعال في السياسة.

تشير ماريز هيلبرت وتايو أغونبيادي إلى **رواندا** كمثال على كوتا ناجحة ينص عليها الدستور، مما أدى إلى أن تشكل النساء 61.3٪ من أعضاء البرلمان في عام 2021. كما تشير تايو أغونبيادي الى التقدم الذي أحرزته **السنغال** و**ناميبيا** و**موزمبيق** كأمثلة أفريقية أخرى لتمثيل المرأة في البرلمان بنسبة تزيد عن 40٪. تشارك مرسيدس فيلاسكيز أنه في **الأرجنتين** فرضت االكوتا التشريعية الإلزامية أول مرة 30٪ كحد أدنى من النساء في قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية وتم تعديلها لرفع النسبة إلى 50٪. وبهذه الإجراءات التقدمية، أصبح لدى الأرجنتين الآن أكثر من 40٪ من البرلمانيات.

في الآونة الأخيرة، صوت التشيليون لمجلس لصياغة دستور جديد للبلاد مع تمثيل بين الجنسين بنسبة 50-50 نتيجة لإجراء التناصف والذي سيضمن، وفقًا لتايو أغونبيادي، وجود أحكام تراعي النوع الاجتماعي في الدستور الجديد. وهي تجادل بأن مثال **تشيلي** هو نموذج للدول الأخرى.

تحذر ماريز هيلبرت من أنه لا يمكن إحراز تقدم في مسائل تمثيل المرأة في السياسة إلا عندما يتم وضع كوتا وأطر تنفيذ جيدة التصميم وصارمة. على سبيل المثال في **فرنسا**، تم تطبيق قانون التكافؤ بالكوتا في عام

2001 ولكن تم إحراز تقدم محدود بسبب إفتقار القانون للدقة والصرامة حسب قولها. يجادل أغاتا والتزاك وتشارلز شوفيل أن يمكن أن تساهم الكوتا وغيرها من التدابير المؤقتة الصارمة في إحداث تغيير طويل الأمد في "القلوب والعقول" اللازمة لتطبيع التمثيل التناصفي.

تلاحظ ماريز هيلبرت أن المناقشة حول الكوتا مثيرة للجدل ولا تتجاهل الحجج ضدها حيث تسلط الضوء على إرادة النساء السياسيات أن يتم الاعتراف بصفاتهن وألا يتم اختزالهن الى الأرقام فقط. علاوة على ذلك، يحذر أغاتا والتزاك وتشارلز شوفيل من أنه لا يمكن للتدابير المؤقتة لوحدها أن تغير الوضع الراهن، حيث يجب اتخاذ العديد من الإجراءات الأخرى في نفس الوقت.

وفقًا لأكوا سينا دانسوا، تشمل عوامل النجاح المشتركة لتحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في السياسة: الإرادة السياسية الملتزمة والإصلاحات الانتخابية القابلة للتنفيذ للمزيد من الادماج والعمل الإيجابي جيد التصميم ومناصرة المجتمع المدني والحلفاء من الرجال والدعم الإعلامي. تضيف مرسيدس فيلاسكيز أن الأعراف والممارسات الاجتماعية الأبوية المستمرة غير عادلة للمرأة حيث أن الرعاية والمسؤوليات المنزلية تقع على عاتقها. بالنسبة لها، فإن السياسات التي تفضل التوزيع العادل مثل الإجازة الوالدية للرجال والنساء وترتيبات العمل عن بعد للآباء والأشخاص ذوي مسؤوليات الرعاية ومراكز الرعاية للأطفال اليومية المدعومة وبرامج الحوافز الضريبية للشركات التي لديها تمثيل أكبر للمرأة تساعد على تعزيز المساواة بين الجنسين في مناصب صنع القرار بما في ذلك السياسة.

2. التدابير الخاصة المؤقتة غائبة في أكثر من نصف بلدان العالم، وفي العديد منها، تشغل النساء أقل من 10٪ من البرلمانيين. ماهي التدابير اللازمة لضمان التوازن بين الجنسين في السياسة في مثل هذه البلدان؟ ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية؟

يتفق جميع المشاركين على ضرورة زيادة الجهود لتحسين تمثيل المرأة وسد الفجوة بين الجنسين في السياسة لأن الجهود الحالية ليست كافية للوصول إلى التكافؤ في المستقبل القريب. إن نقص تمثيل المرأة في السياسة ناتج عن حواجز عميقة الجذور تحد من وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار. إشارة إلى دراسة أكاديمية حول تأثير تمثيل المرأة في البرلمان، يشارك سانتوش كومار ميشرا الحواجز التالية:

- انتشار "النموذج الذكوري" في الحياة السياسية والهيئات الحكومية المنتخبة
- قلة دعم الأحزاب السياسية للمرشحات مثل محدودية الوصول إلى التمويل السياسي والشبكات
- عدم توفر التعليم الجيد والتدريب للقيادات النسائية ولتوجيه الشابات نحو الحياة السياسية
- طبيعة النظام الانتخابي الذي يميز ضد المرشحات

يتفق المشاركون على أن التدابير الخاصة المؤقتة هي الحل في البلدان التي تسود فيها هذه الحواجز وتمنع النساء من التمتع الكامل والمتساوي بحقهن في المشاركة في السياسة. على سبيل المثال، مع احتلال **نيجيريا** المرتبة 180 من حيث تمثيل المرأة في البرلمان، تشارك تايو أغونبيادي أن هناك جهودًا جارية في المجلس الوطني لتمرير قانون يتضمن كوتا ومقاعدًا محجوزة للنساء بصفتهن تدابير خاصة مؤقتة لتقليل الفجوة بين الجنسين في السياسة.

في **أوكرانيا**، تم إدخال كوتا 30٪ في قانون الأحزاب السياسية في عام 2014، ولكن بسبب افتقاره للعقوبات، لم تمتثل العديد من الأحزاب السياسية ورشحت النساء في مناصب غير قابلة للفوز مما أدى الى تشكيل النساء 12٪ فقط من أعضاء البرلمان، حسب ميكولا يابتشينكو. تم تطبيق كوتا جديدة بنسبة 40٪ يفرضها قانون الانتخابات في انتخابات الحكومة المحلية في أكتوبر / تشرين الأول 2020، لكنها لم تكن فعالة حيث أدت الى نسبة أقل بكثير من 40٪ من المقاعد المحلية، حسب ميكولا يابتشينكو. لتجنب نتائج مماثلة، تؤكد تايو أغونبيادي

على أهمية استخدام كوتا جيدة التصميم لضمان التأثير مع المتطلبات الصارمة على قوائم الأحزاب وعقوبات عدم الامتثال تفرضها وتنفذها هيئة إدارة الانتخابات.

طلب الشعب الأكراني على المزيد من النساء في السياسة في ارتفاع، وفقًا لتقارير ميكولا يابتشينكو، حيث تُظهر استطلاعات الرأي أن ¾ الرجال والنساء لا يبنون اختيارهم الانتخابي على الجنس. وهي تشير إلى أن التمثيل السياسي للمرأة قد ازداد مع تحول نظرة المواطنين إلى المرأة في السياسة حيث ازداد عدد النساء في القوائم الحزبية في الانتخابات البرلمانية لعام 2019 مما أدى إلى تمثيلهن بنسبة 20.6٪ من النواب.

الكوتا هي مثال على تدبير خاص مؤقت مصمم لمعالجة نقص وخلل تمثيل المرأة في السياسة من خلال ضمان شغلها للمناصب السياسية وتجنب تمثيلها للرمزية فقط. يلاحظ أغاتا والتزاك وتشارلز شوفيل أن يمكن أن يستغرق تغيير الثقافة وقتًا أطول مما يقصد بـ "مؤقت" حيث توجد أمثلة دول ثبت فيها أن إزالة التدابير الخاصة المؤقتة سابق لأوانها أدى إلى انعكاس سلبي في تمثيل المرأة.

يجادل أغاتا والتزاك وتشارلز شوفيل أنه من أجل فهم التغيير المستدام ودعمه بشكل أفضل، هناك حاجة إلى اختبار موضوعي لقياس نجاح التدابير الخاصة المؤقتة وفترة إزالتها دون انعكاس سلبي. علاوة على ذلك، لاحظا أن التمثيل العددي الذي تفرضه التدابير الخاصة المؤقتة لا يترجم تلقائيًا إلى فرصة حقيقية للمرأة للاستفادة الكاملة من المناصب المنتخبة. لتكون قادرة على الازدهار في مؤسسات صممها الرجال من أجل الرجال، يجب أن تتمتع النساء بفرص متساوية للوصول إلى الموارد والتعليم والتوجيه والتدريب.

تشدد إليشا بانو وبريرنا جها على أهمية توفير التعليم والتدريب والإرشاد خاصة للشابات لتنمية مهاراتهن وتوجيههن في تطلعاتهن السياسية. تدعو إليشا بانو إلى تقديم منح دراسية للشابات لدراسة العلوم السياسية والقانون والعلاقات الدولية والمواضيع ذات الصلة بالإضافة إلى برامج الإرشاد والتدريب داخل الأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية. بصفتها خريجة شابة، تؤيد بريرنا جها هذه النقطة حيث تقول أنه على الرغم من اهتمامها بالانخراط في السياسة، إلا أنها تجهل الفرص المتاحة لها وتفتقر المعرفة اللازمة للانخراط في السياسة.

حسب أغاتا والتزاك وتشارلز شوفيل، يتطلب كسر حواجز التمثيل المنهجية التزامًا وعملًا هيكليًا دائمًا، بما في ذلك القضاء على السياسات والبرامج والممارسات الاجتماعية والاقتصادية التمييزية والمغفلة للجنسين، والتحول إلى سياسات وعادات أكثر مساواة. يتفق المشاركون على أن للأحزاب السياسية دورًا حاسمًا في تحفيز هذا التحول لتحقيق المساواة الجوهرية الدائمة.

إشارة إلى السؤال الأول للمناقشة الإلكترونية، تجادل أكوا سينا دانسوا بأنه من المفترض أن يتم تحديد الأحزاب السياسية على أنها الرافعات الرئيسية لنجاح التمثيل المتساوي بين الجنسين في السياسة، ولكن في الواقع، هم أسوأ المذنبين فيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين في السياسة. بسبب الصور النمطية السلبية الضارة المرتبطة بقيادة المرأة وانتشار أساليب القيادة المتحيزة على أساس الجنس والذكورية، تلاحظ أن العديد من قادة الأحزاب السياسية الرجال يعارضون إدراج المرأة. علاوة على ذلك، تدعي أنه بدلاً من أن تكون الأحزاب السياسية الحل، هي مشكلة تحد من تمثيل المرأة في السياسة تعطل التقدم نحو التوازن بين الجنسين. بالنسبة لها، يلعب العديد من قادة الأحزاب السياسية دورًا مهما في إبعاد السياسة عن متناول النساء، ولا سيما من الناحية المالية.

يقول أغاتا والتزاك وتشارلز شوفيل إن التزام الأحزاب السياسية أمر بالغ الأهمية لضمان حصول المرشحات على مناصب قابلة للفوز. ويضيفا أن تدابير مثل حوافز المساواة أو المعايير المرتبطة بالتمويل العام للأحزاب السياسية أو القيود المفروضة على تكاليف الحملات الانتخابية يمكن أن تكون فعالة في تحقيق التمثيل المتكافئ بين المرشحين والممثلين المنتخبين. ولكن لضمان تقدم حقيقي وطويل الأجل في علاقات السلطة الحالية، فإن

الالتزام على مستوى القيم أمر أساسي. وهذا يتطلب تفكيراً جوهرياً بين أعضاء الأحزاب، بتيسير من القيادة، على المساواة والتنوع في السياسة وأهمية الإجراءات الحزبية لتعزيزها.

تضم العديد من الأحزاب السياسية النساء من بين أعضائها والمتطوعين الذين يتحملون بأغلبية ساحقة مسؤوليات تنسيق الحشد والتأييد، حسب تيري إنسي. ومع ذلك، فإن تلك النساء غالبًا ما يترددن في التقدم لشغل مناصب أعلى أو يتم إغفالهن وإحباطهن عندما تتقدمن. تدعو تيري إنسي الأحزاب السياسية إلى اغتنام فرصة المزيد من الإدماج والتشجيع والعناية والتدريب ودعم النساء في شغل المناصب على جميع مستويات إدارة الأحزاب والقيادة. تنضم تايو أغونبيادي إلى هذه الدعوة، مضيفة أنه يجب تحفيز الأحزاب السياسية أو دفعها لضمان هياكل صنع القرار، بما في ذلك مجالس الإدارة ولجان اختيار المرشحين، تشمل النساء. وهي تقول إن التدابير المؤقتة المفروضة على الأحزاب السياسية أدوات مفيدة في تحقيق هذا الهدف.

3. المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في جميع مجالات الحياة العامة، بما في ذلك في الإدارة العامة والقضاء. ما هي الإجراءات التي تقترحونها لضمان تمثيل المرأة على قدم المساواة في جميع قطاعات الحياة العامة؟

يؤكد سانتوش كومار ميشرا وجود عوائق كبيرة أمام مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة العامة تنبع من التمييز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بالإضافة إلى الصور النمطية الضارة والسلبية عن المرأة وأدوار الجنسين الراسخة. يمكن تحقيق التمثيل المتساوي بين الجنسين في الحياة العامة من خلال ضمان تكافؤ الفرص عند نقطة الدخول وعبر جميع مستويات المسؤولية لمؤسسات الخدمة العامة، تنادي تايو أغونبيادي. ووفقًا لسميرة المسعودي، فإن إحدى الطرق الرئيسية للقيام بذلك هي إنهاء جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات. بالنسبة لها، هذه الخطوة الأساسية الأولى نحو تمكين المرأة و ضمان استقلاليتها المالية لتصل الى جميع مجالات الحياة العامة وتشارك فيها بشكل كامل.

تشاطر ليليام أريتا أنه في **السلفادور**، بينما توجد كوتا في الجمعية التشريعية لا توجد تدابير أو إجراءات إيجابية لتقليص الفجوة بين الجنسين في الفرعين التنفيذي والقضائي، بما في ذلك محكمة العدل العليا. في الواقع، على الرغم من أن النساء يشكلن 54٪ من السكان فإن 33٪ فقط من قضاة المحكمة العليا نساء. تجادل ليليام أريتا بأن هذا التمثيل الناقص للمرأة في مناصب صنع القرار يجعل قضايا المرأة غير مرئية والحلول المقترحة غير كافية لأنها تنبع من رؤية الرجل وخبرته. وتضيف أن هذه حلقة تزيد من التمييز ضد المرأة، ولأن السلفادور تتميز بإحدى من أعلى معدلات قتل النساء في العالم، فهي تحث على العمل الإيجابي لصالح تمثيل أكبر للمرأة في القضاء، وعلى الأخص في المحكمة العليا.

تجادل ماري ميسوكيو أميسي بأن يجب تنفيذ الاتفاقيات والصكوك الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام بقوة أكبر حتى تتمتع المرأة بالمساواة في الوصول إلى المناصب القيادية في الحياة العامة. تضيف مرسيدس فيلاسكيز أنه يجب تكثيف الجهود المتعلقة بتشجيع الشابات ومنحهن فرصًا متساوية في الوصول إلى الخدمة العامة والمناصب القيادية، خاصة من خلال التعليم والتدريب والمعلومات العامة والحملات الإعلامية. بالنسبة إلى أكوا سينا دانسوا، من الضروري أيضًا أن تعمل القيادات النسائية مثل نفسها كنماذج ومرشدات للأجيال الشابة حتى تتمكن الشابات من التواصل والتشجيع والتمتع بشكل أفضل بالشبكات والخبرة.